الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

أثر المحفزات الحكومية على قطاع الأعمال في الدولة

لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية
وزارة الاقتصاد- إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية
دوائر التنمية الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة

مارس 2022

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department

حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

Dubai
للاقتصاد و السياحة
Economy and Tourism

حكومة رأس الخيمة
Government of Ras Al Khaimah

دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

حكومة عجمان
Government of Ajman

دائرة الصناعة والاقتصاد
DEPT. OF INDUSTRY & ECONOMY

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

حكومة أم القيوين
GOVERNMENT OF UMM ALQUWAIN

تشكلت لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية على هامش منتدى الإمارات الاقتصادي عام 2019، بموجب قرار وزاري رقم (253) لعام 2019 بشأن تشكيل لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية، برئاسة وزارة الاقتصاد- إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية وعضوية خبراء اقتصاديين وممثلين من دوائر التنمية الاقتصادية في الإمارات السبع. وتقوم اللجنة بعمل الدراسات والأبحاث المشتركة وتقديم المشورة والدعم لمتخذي القرار حول القضايا الاقتصادية، وعمل جلسات العصف الذهني للخروج بحلول مبتكرة قابلة للتطبيق حول التحديات الاقتصادية التي تمر بها الدولة

عادت الحزم الاقتصادية والمحفزات المالية التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات استجابة لتداعيات أزمة كوفيد- 19 بالإيجاب على الحركة الاقتصادية في الدولة، حيث ساهمت هذه المحفزات في خفض الأعباء على الشركات القائمة وتسهيل الحصول على التمويل، وخفض التكاليف الأولية للشركات الجديدة، وخفض تكاليف ممارسة الأعمال، مما عمل على تعزيز استمرارية أعمال الشركات، والحد من تسريح العمالة لديها، وتجاوز ذلك إلى تعزيز خطط توسع ونمو عدد من الشركات.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر المحفزات الحكومية من وجهة نظر قطاع الأعمال، ومعرفة متطلباتهم وتطلعاتهم المستقبلية.

ملخص الدراسة

أثرت الحزم الاقتصادية والمحفزات المالية التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات إيجابياً على قطاع الأعمال في الدولة

%37
من الشركات على وعي تام بالمحفزات التي أطلقتها الحكومة

%30
من قطاع الأعمال استفاد من المحفزات الحكومية

79%
من قطاع الأعمال الواعي استفاد من المحفزات الحكومية

%64
من الشركات المستفيدة تمكنت من تعزيز استمرارية أعمالها

%44
من الشركات المستفيدة تمكنت من استدامة العمالة لديها

%42
من الشركات المستفيدة تمكنت من مواصلة كافة أنشطتها الحيوية

استفادت شركات القطاع الخاص من المحفزات الحكومية المختلفة، وكانت تخفيضات الرسوم هي الأكثر وصولاً للشريحة الأكبر من الشركات المستفيدة

%65

نسبة استفادة قطاع الأعمال من تخفيض وإعفاء الرسوم الحكومية

%40

نسبة استفادة قطاع الأعمال من تخفيض الإيجارات

%33

نسبة استفادة قطاع الأعمال من إلغاء الغرامات والمخالفات

%23

نسبة استفادة قطاع الأعمال من تسهيل وتقليص الإجراءات

%16

نسبة الشركات المستفيدة التي حصلت على دعم مالي بصورة قروض ميسرة وتأجيل أقساط القروض

كان للمحفزات الحكومية أثر إيجابي في تحفيز الحركة الاقتصادية في الدولة ونشاط الأعمال

%71
من شركات قطاع الأعمال وجدت أثر إيجابي للمحفزات في تحفيز الحركة الاقتصادية في الدولة

%77
من الشركات لمست الأثر الإيجابي المباشر على الأداء الاقتصادي لأنشطتهم وأعمالهم

%72
نسبة التفاؤل بين قطاع الأعمال بالتعافي الاقتصادي

أظهر قطاع الأعمال نسبة رضا جيدة عن المحفزات الحكومية

%40
نسبة الرضا عن المحفزات

%40
نسبة المحايدين

%20
نسبة عدم الرضا عن المحفزات

توصيات وتوقعات قطاع الأعمال لدعم وتسهيل بيئة الأعمال في المستقبل

%81
تخفيض الرسوم الحكومية

%64
تخفيض الإيجارات

%53
إعفاءات الغرامات والمخالفات

%32
تحسين وتسهيل الإجراءات الحكومية

%30
توفير التمويل

أقسام الدراسة

- هدف الدراسة وأهميتها
- منهجية ومجتمع الدراسة
- أثر جائحة كوفيد- 19 على قطاع الأعمال في الدولة
- أثر المحفزات الاقتصادية والمالية التي أطلقتها الحكومة على قطاع الأعمال في الدولة
- التوقعات والمبادرات المستقبلية لدعم قطاع الأعمال
- ملخص النتائج وتوصيات الدراسة

01

هدف الدراسة وأهميتها

هدف الدراسة

تهدف الدراسة لقياس أثر المحفزات المالية التي قدمتها حكومة دولة الإمارات على قطاع الأعمال في الدولة من خلال

- ✓ تقدير نسبة الشركات المستفيدة من المحفزات.
- ✓ تقدير مدى الاستفادة من هذه المحفزات من وجهة نظر قطاع الأعمال، وما هي المحفزات الأكثر وصولاً من غيرها لهذا القطاع.
- ✓ نسبة رضا قطاع الأعمال عن المحفزات الحكومية.
- ✓ التوقعات المستقبلية لقطاع الأعمال حول التعافي الاقتصادي.
- ✓ تطلعات قطاع الأعمال والمبادرات المقترحة لتسهيل بيئة الأعمال في المستقبل ومعالجة التحديات,

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة لمتخذي القرار من خلال إعطاء صورة شاملة تمكنهم من تقييم السياسات الماضية والحالية على مستوى المحفزات الممنوحة لقطاع الأعمال وسياسات تسهيل بيئة الأعمال، لأخذها بعين الاعتبار في رسم السياسات المستقبلية.

02

منهجية ومجتمع الدراسة

منهجية الدراسة

من خلال لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبالتعاون والتنسيق بين وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية في جميع الإمارات، تم اختيار عينة عشوائية متنوعة من شركات القطاع الخاص مكونة 704 شركة موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

✓ تم إعداد وتصميم استبيان الكتروني وتوزيعه على إدارات شركات القطاع الخاص يقيس ما يلي:

- الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على قطاع الأعمال
- أثر الإجراءات الاحترازية التي قامت بها حكومة دولة الإمارات لتعزيز الأمن الصحي في الدولة على شركات الأعمال من الناحية الاقتصادية.
- مدى وعي قطاع الأعمال بالمحفزات الاقتصادية والمالية التي تم إطلاقها من قبل الحكومة أثناء الجائحة.
- نسبة ومدى الاستفادة المتحصلة من المحفزات الحكومية من وجهة نظر قطاع الأعمال.
- نسبة الرضى عن المحفزات الحكومية الممنوحة لشركات القطاع الخاص.
- التوقعات المستقبلية لشركات الأعمال حول الوضع الاقتصادي في الدولة.
- تطلعات قطاع الأعمال والمبادرات المقترحة من قبلهم لتسهيل بيئة الأعمال وزيادة الشراكة والتواصل بين القطاع العام والخاص.

✓ تم تجميع وتحليل البيانات وصياغة النتائج.

شملت عينة الدراسة 704 شركة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة

توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية

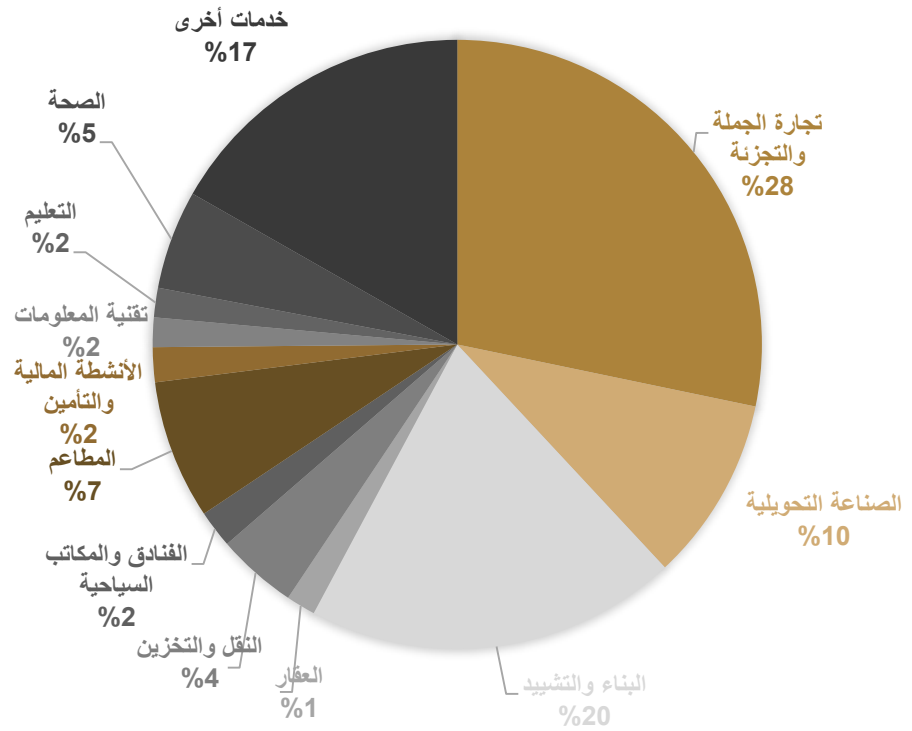

توزيع العينة حسب حجم الشركة والشكل القانوني

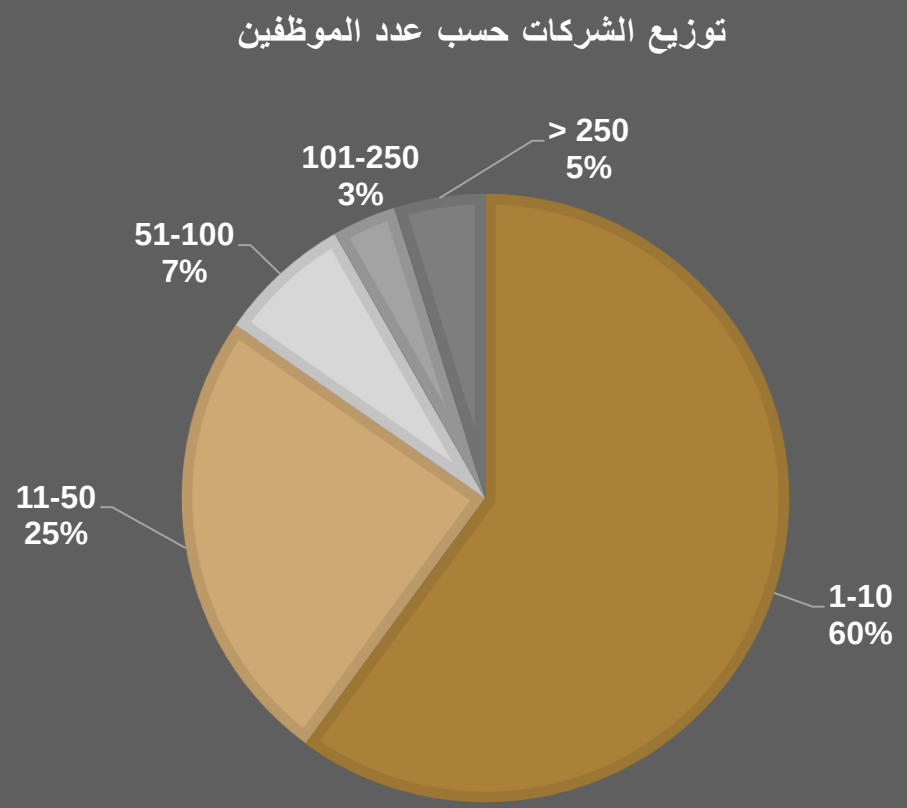

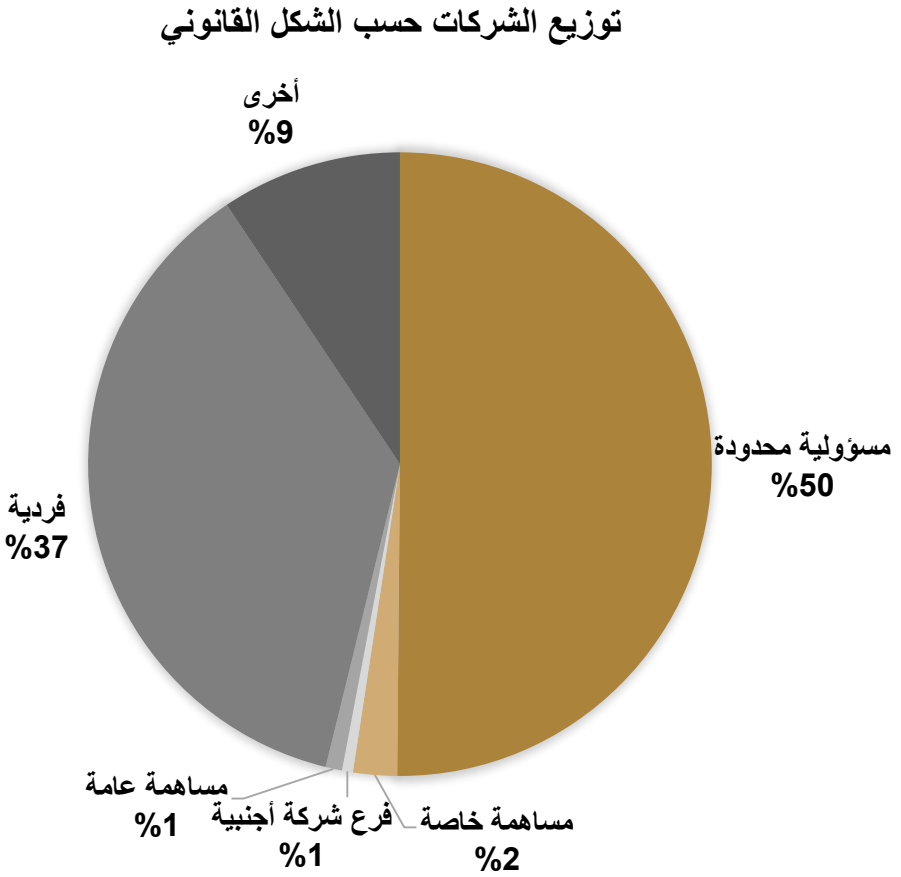

03

أثر جائحة كوفيد- 19 على قطاع الأعمال في الدولة

لا شك بأن تداعيات جائحة كورونا كان لها مجموعة من الانعكاسات السلبية والايجابية على المنشآت، ولكن آثارها السلبية تعدت الايجابية بكثير

أبدى نحو 83.1% من المنشآت بأن الجائحة كان لها أثر سلبي على أعمالهم، 31.8% منهم كان الأثر على أعمالهم سلبي جداً بينما أبدى 51.3% بأن الأثر كان سلبي، في حين أفاد نحو 10.4% من الشركات بأن الجائحة لم يكن لها أثر على أعمالهم.

وفي المقابل أشار نحو 5% بأن الجائحة كان لها أثر ايجابي على أعمالهم بينما أشار 1.6% فقط من المستجيبين بأن الجائحة كان لها أثر ايجابي جداً على أعمالهم.

أثر كوفيد- 19 على قطاع الأعمال في الدولة

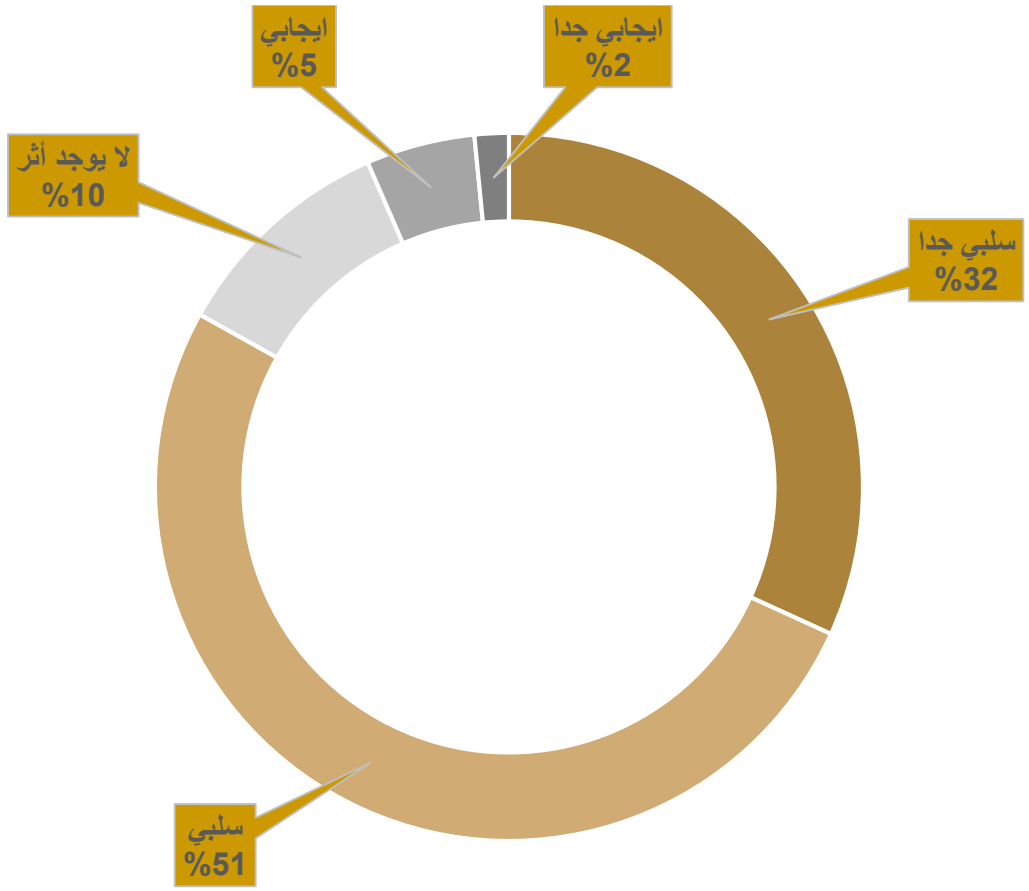

الإجراءات التي اتخذتها الشركات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

تباينت ردود أفعال أصحاب المنشآت لمواجهة تداعيات جائحة كورونا بين تقليص العمالة والرواتب وتخفيض الاسعار والسعي وراء الحصول على القروض وغيرها من الاجرات المتخذة، وتشير نتائج استطلاع الرأي أدناه الى أبرز الاجراءات المتخذة هي كالتالي:

- 47% من المنشآت استعانوا بتخفيض الأسعار
- 40% قاموا بتقليص عدد العاملين لديهم
- 19% سعوا للحصول على قروض
- 19% اتجهوا نحو بيع المخزون
- 11% قاموا باتخاذ إجراءات أخرى مختلفة مثل تخفيض الرواتب أو تأجيل دفعها، ولجأ بعضهم إلى الإغلاق لفترة مؤقتة، ومنهم من عمل على رقمنة خدماته وطرحها على شبكة الانترنت، كما قام البعض الآخر بالبحث عن فرص جديدة وعملاء جدد

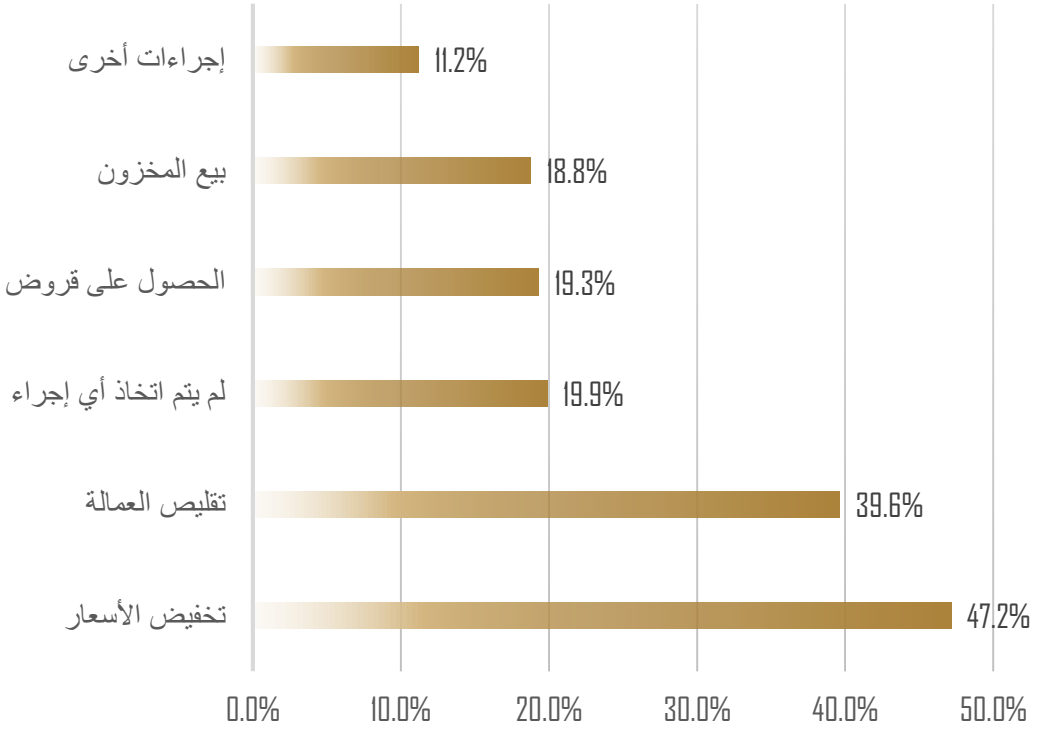

ملاحظة: مجموع النسب لا يساوي 100% بسبب امكانية الاختيار المتعدد للاجراءات المتخذة لكل منشأة

الشركات التي تم إغلاقها بشكل كلي أو جزئي أثناء الجائحة

من بين المنشآت التي تم إغلاقها أو منعها من ممارسة بعض الأنشطة المصرحة لها، 32% من المنشآت أغلقت لمدة ستة شهور فأكثر، 20% أغلقت لمدة 3 شهور، و19% أغلقت لمدة شهرين

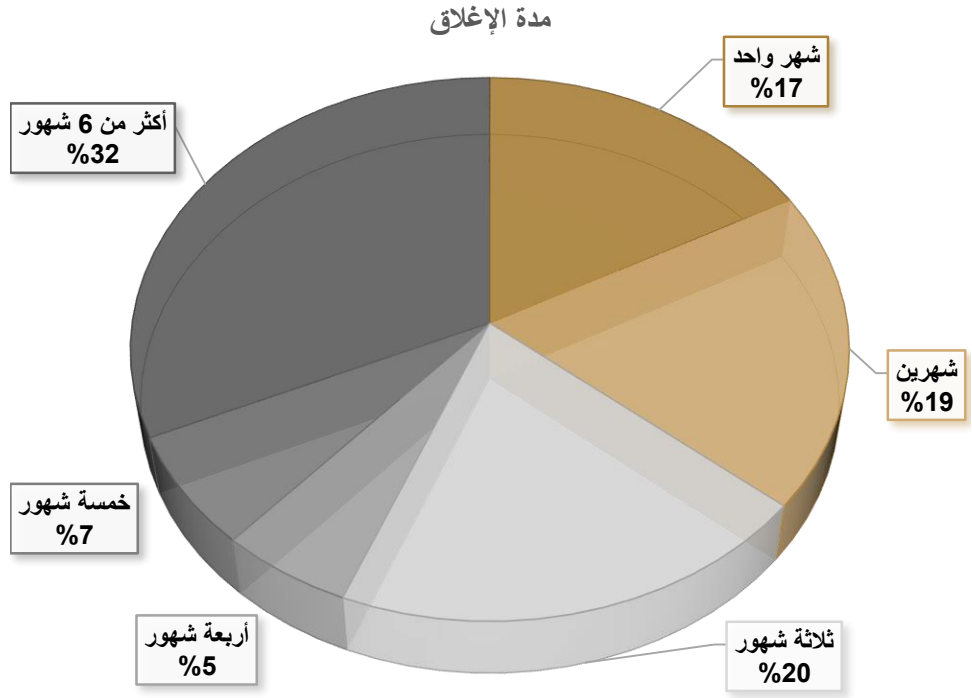

كجزء من الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة الخطر الصحي لجاءحة كوفيد-19، تعرضت 23% من المنشآت للإغلاق الكامل أو منع ممارسة بعض الأنشطة المصرحة للمنشأة، وتراوحت مدة الإغلاق من شهر لأكثر من 6 شهور

إغلاق المنشأة بشكل كامل أو منع ممارسة بعض الأنشطة

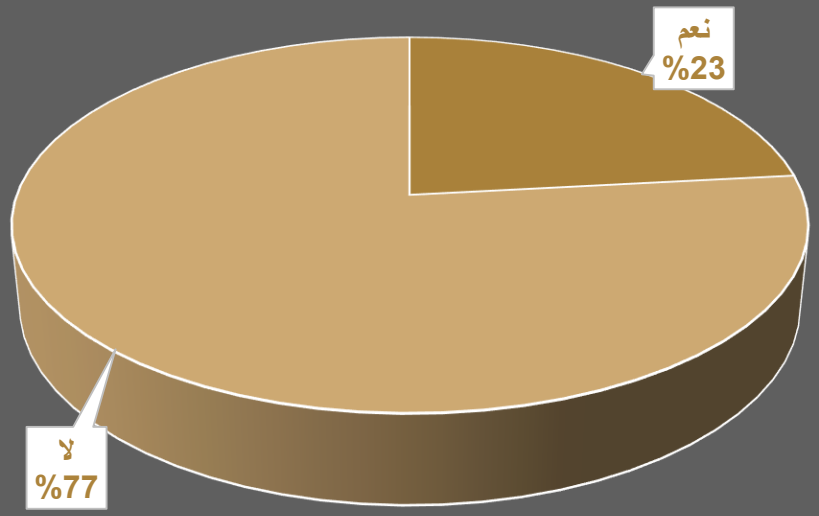

أثر الإجراءات الاحترازية التي اتحذتها الحكومة لتعزيز الأمن الصحي على أداء قطاع الأعمال في الدولة

أظهر قطاع الأعمال انطباعاً إيجابياً نحو اثر الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة بهدف تعزيز الأمن الصحي على أداء منشآتهم

47% من إجمالي المنشآت أشادوا بالاجراءات الاحترازية المتبعة في الامارة التابعة لها المنشأة ووصفها جزء بانها إيجابية والجزء الآخر بأنها إيجابية جداً

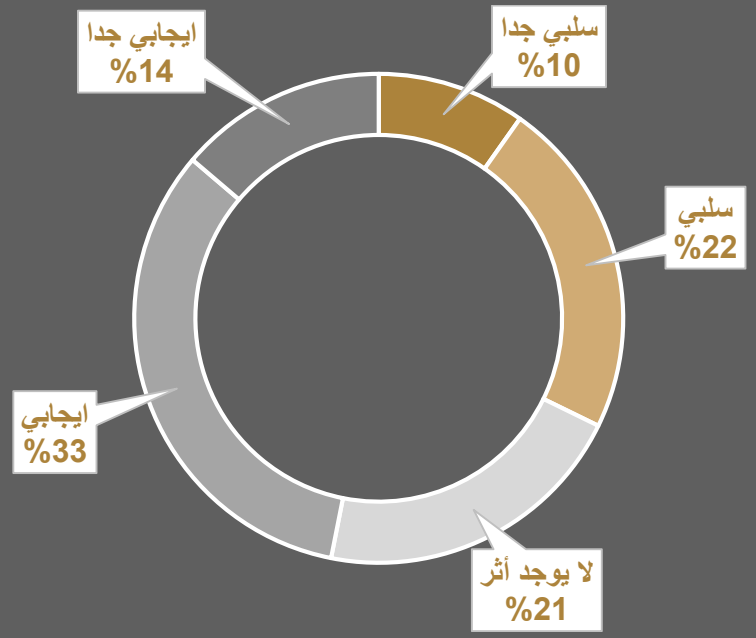

توقع قطاع الأعمال لعودة تطبيق كل او جزء من الإجراءات الاحترازية

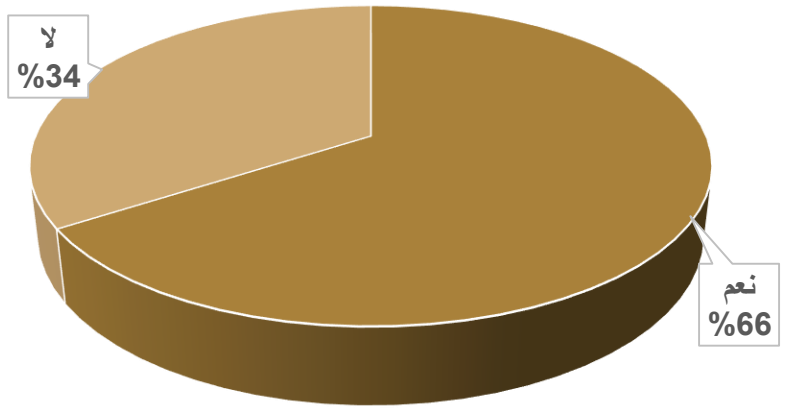

ملاحظة: هذه التوقعات تعكس فترة الدراسة وعي النصف الثاني من عام 2021

04

أثر المحفزات الاقتصادية والمالية التي أطلقتها الحكومة على قطاع الأعمال في الدولة

وعي قطاع الأعمال واستفادته من المحفزات الاقتصادية والمالية التي أطلقتها الحكومة

بلغت نسبة المنشآت التي أشارت بعلمها بالمحفزات التي اطلقتها الحكومة 37% من إجمالي المنشآت، توزعوا بحسب درجة استفادتهم كالتالي:

52% نسبة المنشآت التي حققت استفادة تراوحت بين منخفضة ومتوسطة وكبيرة
27% نسبة المنشآت التي حققت استفادة تراوحت بين منخفضة ومنخفضة جدا
21% نسبة المنشآت التي لم تستفيد من المحفزات على الرغم من علمها بها

وعي قطاع الأعمال بالمحفزات التي أطلقتها الحكومة لدعم قطاع الأعمال أثناء جائحة كورونا

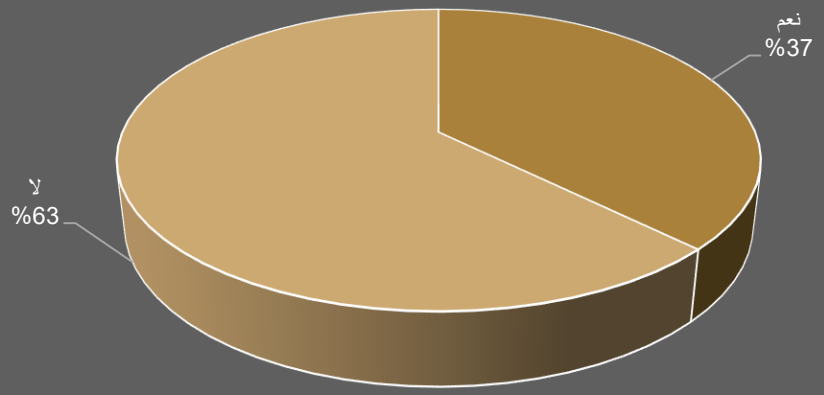

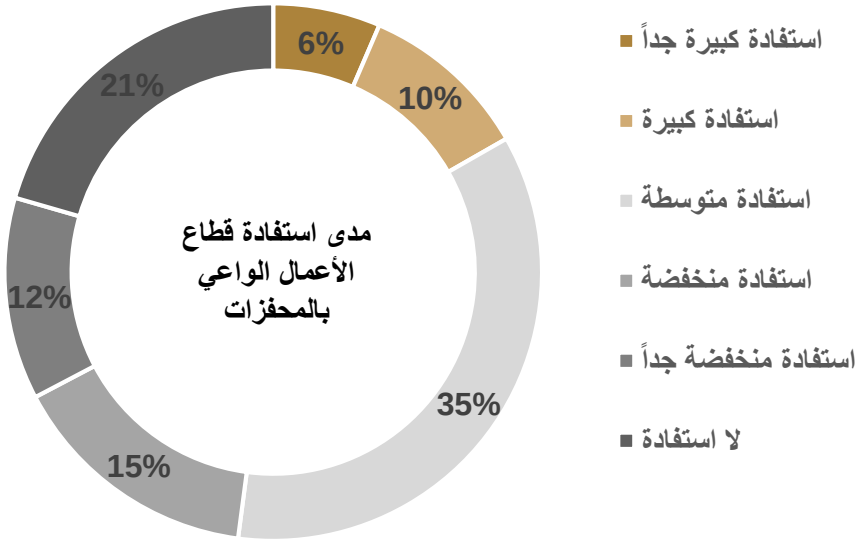

أثر المحفزات الاقتصادية والمالية التي أطلقتها الحكومة في دعم قطاع الأعمال في الدولة

ساهمت المحفزات في دعم قطاع الأعمال وتخفيف الأعباء عليه، مما ساعد 64% من المنشآت المستفيدة للحفاظ على بقائها واستمراريتها، ونجحت 42% من المنشآت المستفيدة في مواصلة أنشطتها الحيوية، كما مكنت المحفزات 44% من المنشآت المستفيدة من استدامة العمالة لديها

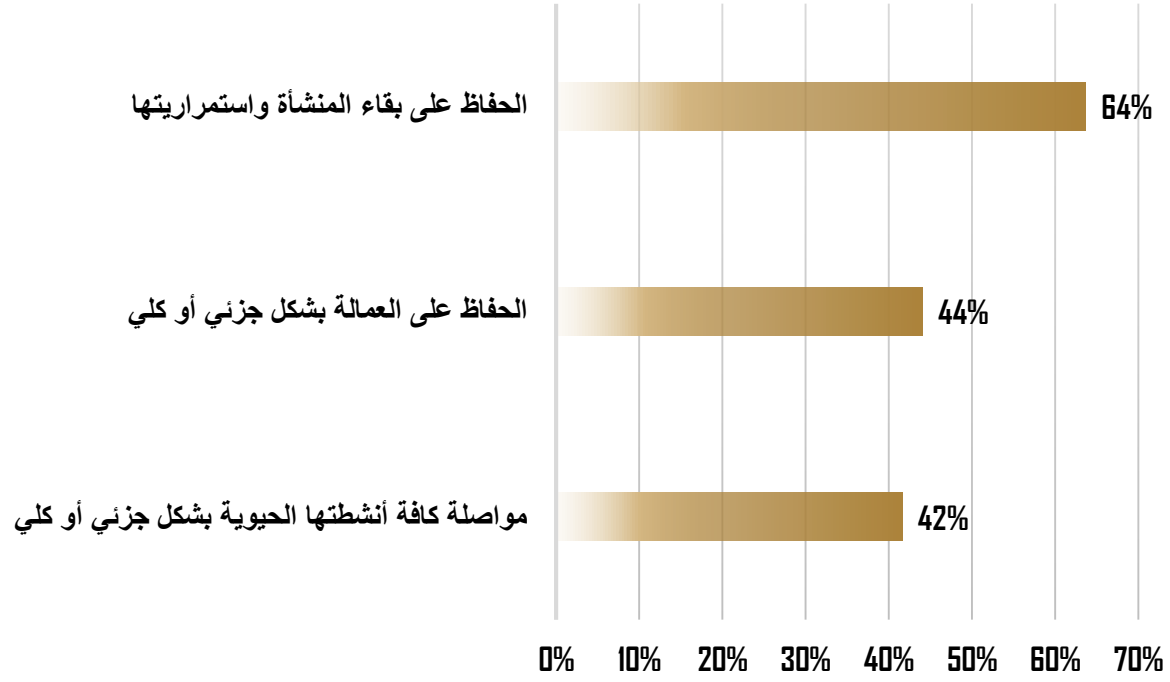

استفادت الشريحة الأكبر من الشركات من تخفيض وإعفاء الرسوم الحكومية وبنسبة 65% من إجمالي الشركات المستفيدة، كما استفادت 40% من الشركات من تخفيض الإيجارات، و33% من إلغاء الغرامات والمخالفات، و23% من تسهيل وتقليص الإجراءات، وحصل 16% على دعم مالي بصورة قروض ميسرة وتأجيل أقساط القروض

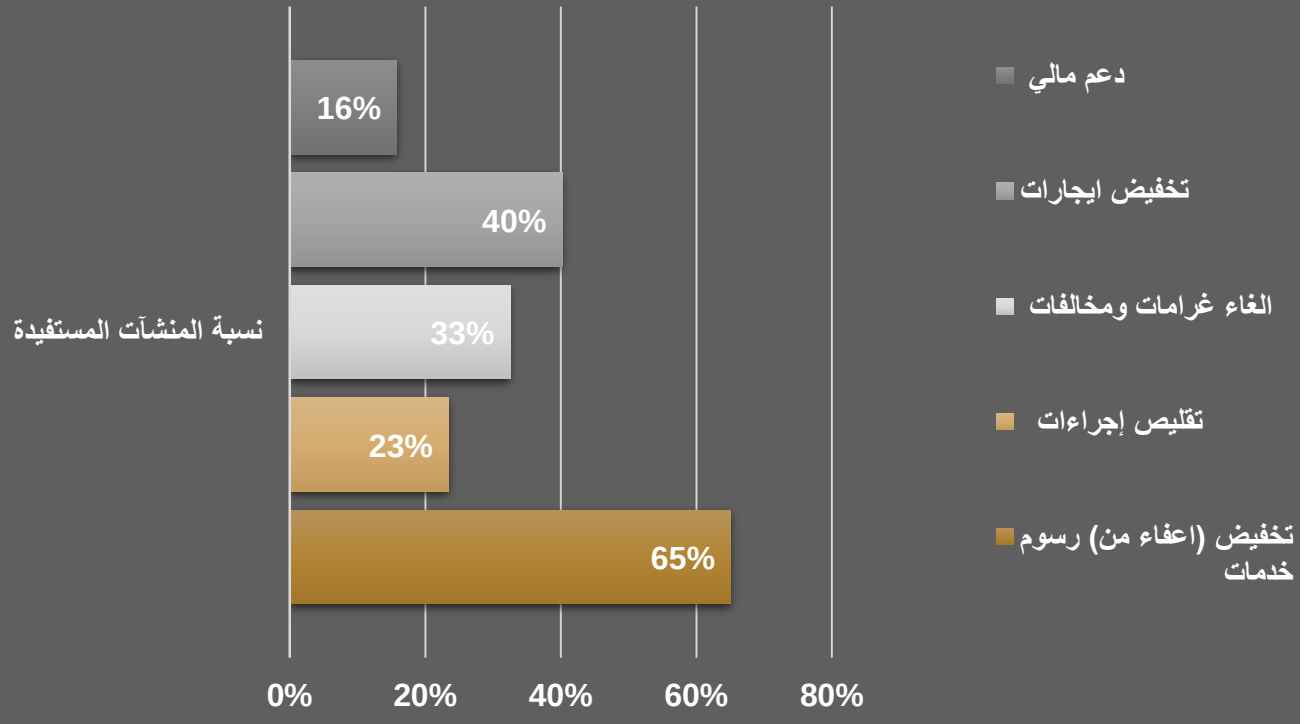

تقييم قطاع الأعمال للأثر الإيجابي للمحفزات الاقتصادية والمالية في تحفيز النشاط الاقتصادي الكلي

- ✓ لمس 77% من قطاع الأعمال سواء المستفيد بشكل مباشر من المحفزات أو غير المستفيدين، أثر إيجابي على الأداء الكلي لمنشآتهم بشكل عام.
- ✓ 48% نسبة المنشآت التي أفادت بوجود اثر ايجابي بدرجات تراوحت بين متوسطة وكبيرة جداً.
- ✓ 29% اشاروا بان الآثار الايجابية للحوافز كانت منخفضة ومنخفضة جداً.

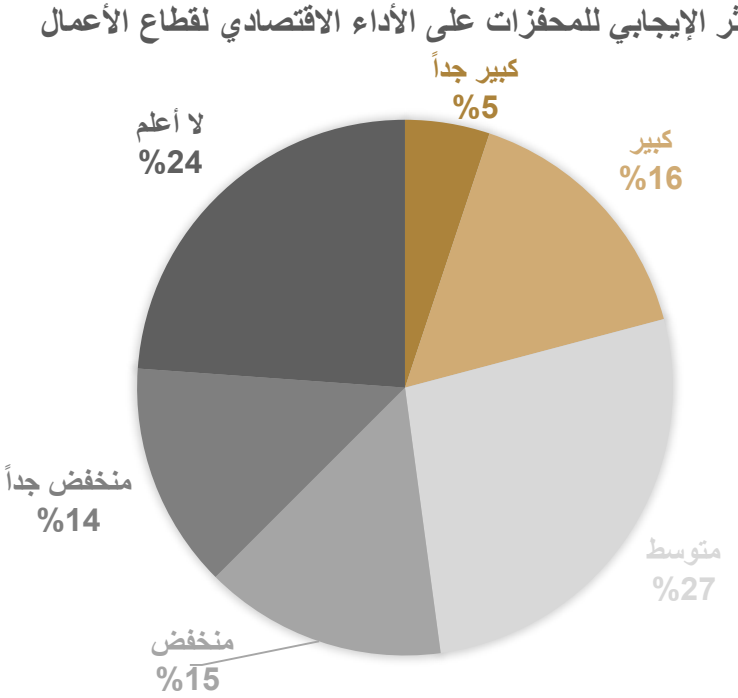

- ✓ لمس 71% من قطاع الأعمال سواء المستفيد بشكل مباشر من المحفزات أو غير المستفيدين، أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي الكلي والحركة الاقتصادية بشكل عام.
- ✓ 56% نسبة المنشآت التي أفادت بوجود اثر ايجابي بدرجات تراوحت بين متوسطة وكبيرة جداً.
- ✓ 14% فقط اشاروا بان الآثار الايجابية للحوافز كانت منخفضة ومنخفضة جداً.

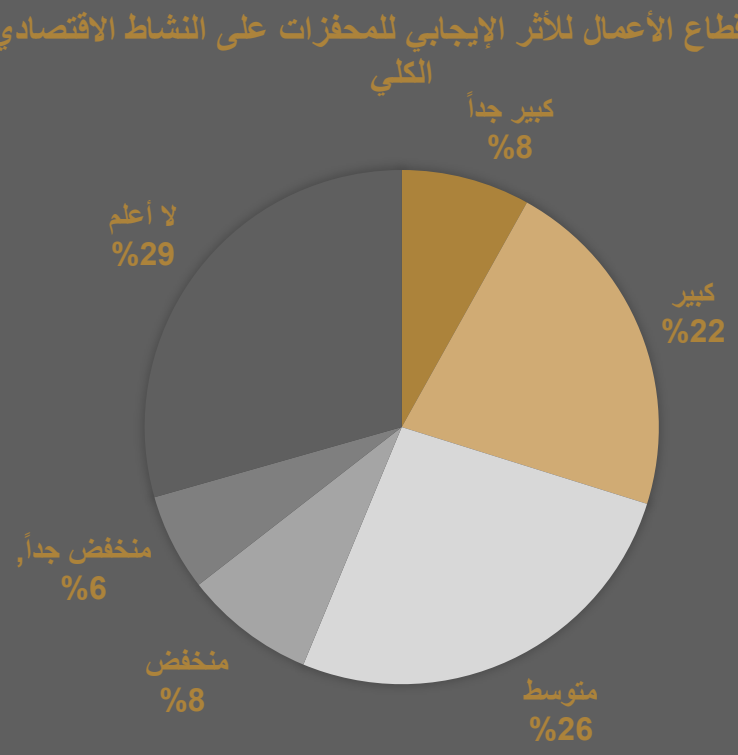

نسبة الرضى عن المحفزات الحكومية

أظهر قطاع الأعمال مستوى رضى جيد نسبياً عن المحفزات الحكومية، مقارنة بنسبة الوعي المتواضعة بالمحفزات الحكومية التي تم إطلاقها، حيث بلغت نسبة الرضا 40% بين راضي وراضي تماما.

نسبة الرضى

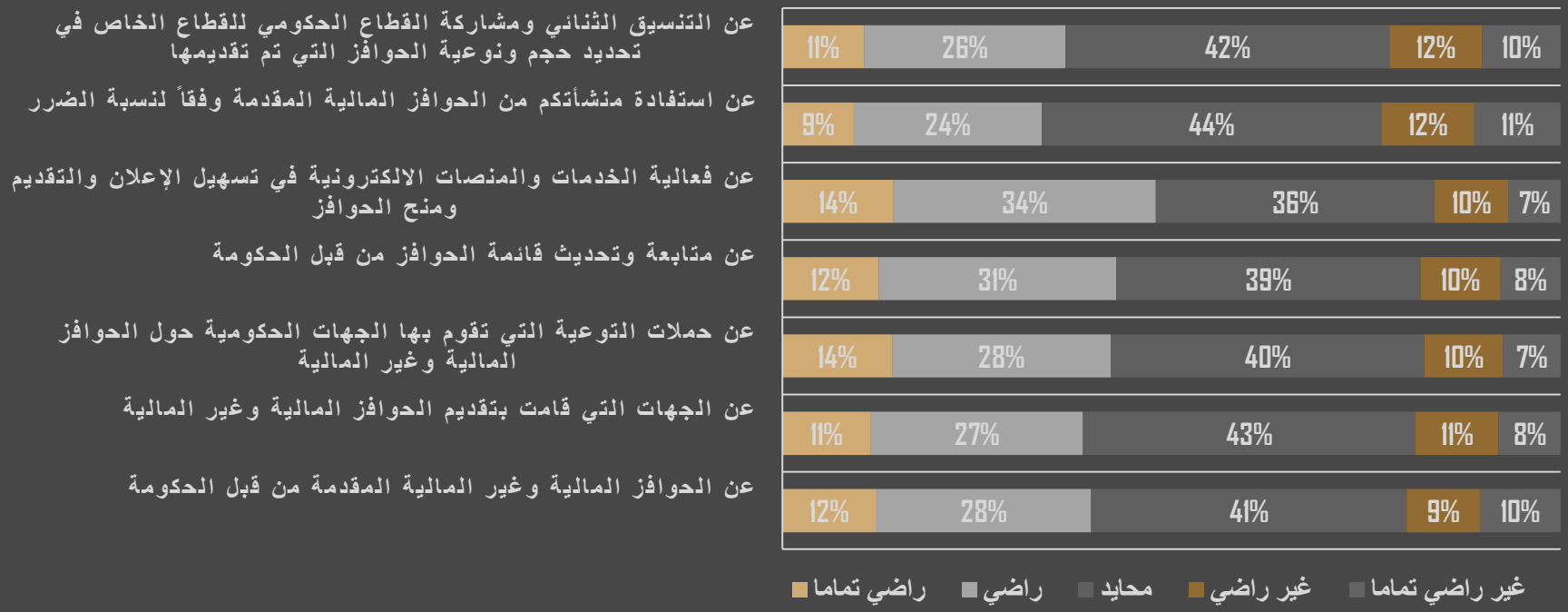

05

التوقعات والمبادرات المستقبلية لدعم قطاع الأعمال

توقعات وثقة قطاع الأعمال بالتعافي الاقتصادي في الدولة

- ✓ ساد التفاؤل والتوقعات الإيجابية مناخ الأعمال حول التعافي الاقتصادي وتحسن الأداء الاقتصادي 2021-2022
- ✓ 72% من قطاع الأعمال لديه توقعات إيجابية بشأن تحسن النشاط الاقتصادي

توقعات قطاع الأعمال للأداء الاقتصادي 2021-2022

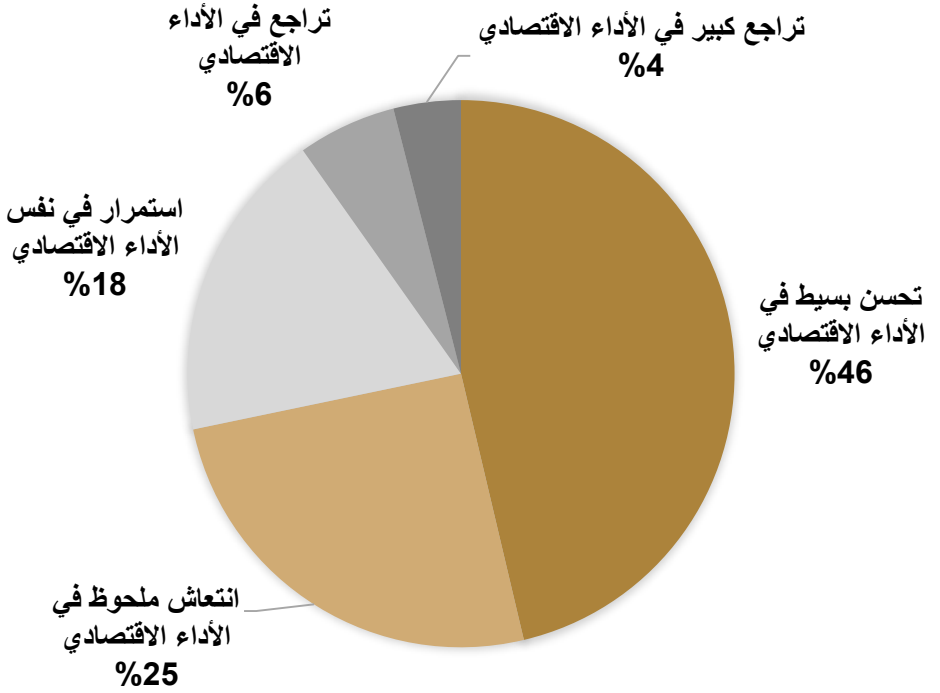

- ✓ تركزت مطالب قطاع الأعمال فيما يتعلق بالمحفزات الحكومية باستمرار تخفيض الرسوم الحكومية بنسبة 81%، وتخفيض الإيجارات بنسبة 64%، والإعفاء من المخالفات والغرامات بنسبة 53%

توقعات ومتطلبات قطاع الأعمال من الجهات الحكومية

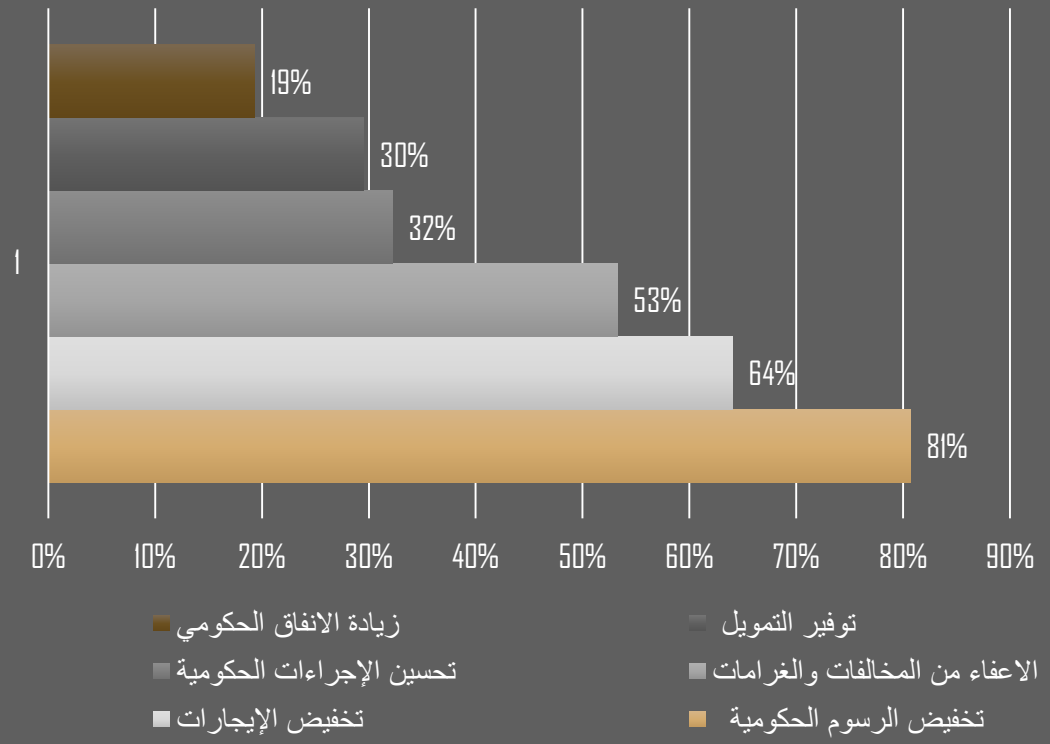

المبادرات المقترحة من قبل قطاع الأعمال لتسهيل الحفاظ على المستثمرين وأصحاب المواهب والكفاءات

- ✓ تخفيض الرسوم الحكومية وتعزيز الدعم الحكومي وتمديد الرخص لمدة 3 سنوات
- ✓ تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال وتجربة الشباك الواحد
- ✓ تعزيز الخدمات المتاحة لصغار المستثمرين وزيادة التوعية بالخدمات المقدمة للمستثمرين وخدمات التدريب والتأهيل
- ✓ تسهيل النفاذ للتمويل بشروط ميسرة
- ✓ تشكيل لجان متخصصة لفض النزاعات
- ✓ التوسع في إجراءات الإقامة طويلة الأجل
- ✓ تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد

المبادرات المقترحة من قبل قطاع الأعمال التي يجب أن تتبناها الحكومة لتسهيل ممارسة الأعمال

- ✓ التحفيز المادي والمعنوي وتخفيض الرسوم
- ✓ التوسع في العقود والمشتريات الحكومية وتسريع مستحقات الموردين
- ✓ تخفيف القيود امام العمل ضمن بعض القطاعات
- ✓ برامج دعم التصدير، وتبسيط وتسهيل إجراءات التقدم للمناقصات الحكومية
- ✓ توحيد قوانين الاعمال بين امارات الدولة
- ✓ الربط بين الدوائر المحلية والاتحادية من اجل التسهيل على المستثمرين والتعرف على الية حساب التكاليف
- ✓ النظر في تحديات سياسة المنتج المحلي امام الشركات غير المستفيدة
- ✓ ضمان القروض الصناعية
- ✓ التوسع في مناطق التملك الحر
- ✓ إشراك القطاع الخاص ضمن مراحل صنع القرار
- ✓ تخفيف مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص

المبادرات المقترحة من قبل قطاع الأعمال التي يجب أن تتبناها الحكومة للاطلاع على الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الأعمال بشكل مستمر

- ✓ توعية المستثمرين بالسوق المحلي
- ✓ الشفافية في القرارات
- ✓ التواصل الفعال وولقاءات مستمرة مع المستثمرين لسماع التحديات من المستثمرين مباشرة
- ✓ تنفيذ الاستبيانات بصورة مستمرة لرصد التحديات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة
- ✓ توفير منصة رقمية للمستثمرين للتواصل المباشر
- ✓ انشاء قسم فعال للاقتراحات

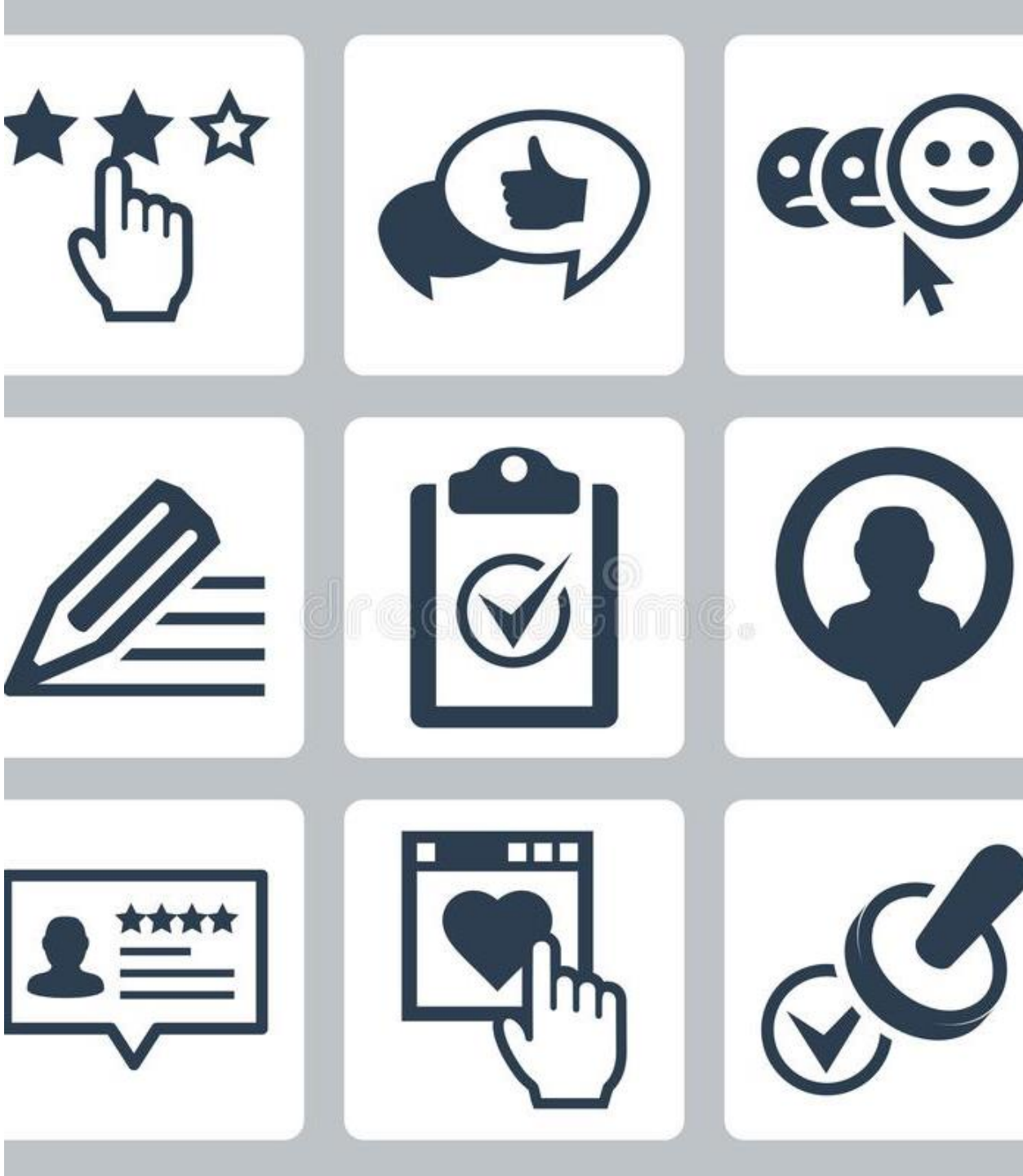

06

ملخص النتائج والتوصيات

ملخص النتائج

- أثرت جائحة كوفيد- 19 بشكل سلبي على قطاع الأعمال، حيث تضرر حوالي 83% من شركات القطاع الخاص من تداعيات الأزمة الاقتصادية المصاحبة للجائحة، ومع ذلك، فقد استفادت حوالي 7% من الشركات وبشكل إيجابي جراء الأزمة
- حققت المحفزات الحكومية نتائج إيجابية على مستوى قطاع الأعمال في الدولة من حيث الحفاظ على استمرارية اعمال الشركات، واستدامة العمالة، وتحفيز النشاط الاقتصادي
- لدى الشركات انطباع إيجابي للإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة لتعزيز الأمن الصحي في الدولة، وهذا يدل على ثقة قطاع الأعمال في الدولة بالقرارات الحكومية وبالقيادة الرشيدة
- تبيين أن مستوى الوعي والمعرفة بالمحفزات التي أطلقتها الحكومة متواضعة نسبياً بين منشآت قطاع الأعمال
- يسود قطاع الأعمال التوقعات المستقبلية الإيجابية بشأن التعافي الاقتصادي في الدولة

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية

توحيد قوانين الاعمال بين امارات الدولة.

التحسين المستمر في تسهيل بيئة الأعمال وتعزيز تجربة الشباك الواحد وتوفير منصة رقمية موحدة.

شفافية القرارات والتوعية المستمرة بالقرارات المتخذة من قبل الحكومة.

التوسع في إجراءات الإقامة طويلة الأجل.

تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد.

التقييم المستمر للقرارات والسياسات الحكومية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بصفته محرك أساسي للنشاط الاقتصادي للدولة.

توزيع المحفزات بنسب متفاوتة على القطاعات الاقتصادية بحيث يتم إعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية، يليها الخدمية، وثم الاستهلاكية.

ربط المحفزات المالية بقدرة الشركات على البقاء والاستمرارية وليس الإفلاس لاحقاً.

اقتراح حزمة من المحفزات للشركات التي تعتمد على الابتكار، و التكنولوجيا، و دعم الصادرات، وتمكين المرأة، والاقتصاد الأخضر، واقتصاد إعادة التدوير، ودعم نسبة التوطين.

شكراً